جعل التحويلات تعمل لصالح أفريقيا

سانجيف جوبتا، كاثرين باتيللو، وسميتا واغ

Sanjeev Gupta, Catherine Pattillo, and Smita Wagh

إذا عولجت بطريقة جيدة، فإن تحويلات المهاجرين يمكنها أن تقلل أعداد الفقراء وأن تربط صغار المدخرين بالقطاع المالى الرسمى

تجتذب التحويلات المتدفقة إلى البلدان النامية اهتماما متزايدا بسبب حجمها المتنامى وتأثيرها على البلدان المتلقية. فقد بلغ مجموعها فى ٢٠٠٥، ١٨٨ مليار دولار - ضعف مبلغ المساعدات الرسمية التى حصلت عليها البلدان النامية. وإضافة لذلك، هناك شواهد على أن هذه التدفقات يبخس تقديرها. فالواقع أن التحويلات من خلال القنوات غير الرسمية يمكن أن تضيف ٥٠ فى المائة على الأقل إلى التدفقات العالمية المسجلة. ويذهب معظم التدفقات التى يتم الإبلاغ عنها إلى مناطق أخرى غير أفريقيا جنوب الصحراء، ومع ذلك فإن أفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تعد جزءا من الاتجاه العالمى المتصاعد الشامل. فقد زادت التحويلات إلى هذه المنطقة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، بأكثر من ٥٥ فى المائة، لنحو ٧ مليارات دولار، فى حين زادت بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة بنسبة ٨١ فى المائة.

وقد أثمرت الدراسات التى تستند إلى بيانات الأسر المعيشية من بلدان مختلفة فى أفريقيا جنوب الصحراء، بعض الرؤى الثاقبة بشأن كيفية استخدام التحويلات. فالتحويلات فى جوهرها هى تحويلات خاصة للدخل فيما بين الأسر وفيما بين المجتمعات المحلية، تتجه مباشرة إلى أهم تحدى بمفرده يواجه بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: ألا وهو الفقر. وتأثيرها الإنمائى طويل الأجل يحدده ما يتبقى بعد الوفاء بحاجات الاستهلاك الأساسية. وعلى النقيض من ذلك، تقتصر دراسة تأثير التحويلات على المستوى الكلى فى معظمها على أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، حيث تكتسح حجوم التحويلات تلك الذاهبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. ويضيف هذا المقال بعض الرؤى الثاقبة عن دور التحويلات فى أفريقيا جنوب الصحراء، ويقدم اقتراحات بشأن زيادة فاعلية استخدامها.

لمحة سريعة عن التحويلات

تحصل أفريقيا على ٤ فى المائة فحسب من إجمالى التحويلات - وهى أقل حصة إلى حد بعيد - المرسلة للبلدان النامية، و٣٣ فى المائة فحسب من تلك الوافدة للهند، وهى أعلى متلق لها. وعلى النقيض من ذلك، تحصل بلدان فى أمريكا اللاتينية والكاريبى على نحو ٢٥ فى المائة من كل التحويلات، مثلما تفعل بلدان فى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. فمنذ ثمانينيات القرن الماضى، نمت هذه التدفقات إلى بلدان فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، وشرق آسيا والمحيط الهادئ على نحو أسرع من نمو المتوسط بالنسبة للبلدان النامية. وفى ٢٠٠٥، شكلت أكبر ثلاثة بلدان متلقية - الصين والهند والمكسيك - ما يربو على ثلث التحويلات إلى البلدان النامية. ومن بين أكبر ٢٥ بلدا متلقيا، كان بلد واحد

فحسب (نيجيريا) فى أفريقيا، لكن القائمة ضمت ثلاثة من بلدان جنوب آسيا (بنجلاديش والهند وباكستان).

وبالنسبة للناتج المحلى الإجمالى أيضا، فإن حجم التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء أصغر منه إلى البلدان النامية الأخرى: نحو ٢,٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، مقابل نحو ٥ فى المائة للبلدان النامية الأخرى. لكن ليسوتو والرأس الأخضر وغينيا بيساو والسنغال، تعد استثناءات صارخة (انظر الشكل ١)، وتشكل التحويلات فى بعض البلدان، مصدرا مهما للنقد الأجنبى.

والتحويلات المرسلة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من خلال القنوات غير الرسمية، وتقدر بنسبة ٤٥–٦٥ فى المائة من التدفقات الرسمية، أعلى كثيرا منها فى المناطق الأخرى. وإضافة لذلك، فالأرجح أن يبخس ميزان المدفوعات تقدير التحويلات فيما بين الأقاليم. فالهجرة فيما بين الأقاليم شائعة فى أفريقيا جنوب الصحراء؛ فعلى سبيل المثال، تجتذب بوتسوانا وجنوب أفريقيا، العمال المهاجرين من البلدان المجاورة، وتشجع الروابط الاجتماعية – الثقافية القوية فى غرب أفريقيا حراك العمل فى هذا الأقليم الفرعى.

كيف تبدو التحويلات مقارنة بالتدفقات الأخرى إلى أفريقيا جنوب الصحراء؟ يزيد كل من المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبى المباشر كثيرا عن المتحصلات من التحويلات، ولكنهما أيضا أكثر تقلبا (انظر الشكل ٢). ويبين استقرار التحويلات، أنه يمكنها من خلال توريق التدفقات مستقبلا، أن تيسر على وجه الاحتمال الحصول على رأس المال الدولى وأن تقلل تكاليف اقتراضه. وقد خلص بعض الدراسات إلى أنه نظرا لأن التحويلات مبعثرة على نطاق واسع، فإنه يتم نسبيا احتواء آثار المرض الهولندى الناجمة عنها. بيد أن التحويلات، مثلها مثل أى شكل من التدفقات الخارجية، تنطوى على خطر رفع قيمة سعر الصرف الحقيقى وقد تلحق الضرر بقدرة الصادرات على المنافسة فى البلد المتلقى لها - وهو أمر ينبغى لصانعى السياسة أن يستعدوا له.

وقد اقترنت التحويلات، خاصة من العمال المهاجرين المهرة، باستنزاف العقول، وذلك سبب للقلق فى هذا الإقليم. ويعزو بعض المحللين الأزمات فى القطاع الصحى فى أفريقيا جنوب الصحراء، إلى هجرة المهنيين المهرة فى قطاع الرعاية الصحية، الذين يجدون فرصا متزايدة للعمل فى البلدان عالية الطلب فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى. وحسب أحد التقديرات، جاء نحو ربع الأطباء الجدد الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج ممن سجلوا لدى إدارة الخدمات الصحية الوطنية فى المملكة المتحدة فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من أفريقيا جنوب الصحراء. ويعمل نحو ٨٠ فى المائة من الممرضات القادمات من ليبريا، وعدد مماثل من الأطباء من موزامبيق فى البلدان الصناعية. وتعزى المعدلات المرتفعة لشغور الوظائف وتآكلها فى النظم الصحية العامة فى بلدان مثل غانا وزامبيا وزمبابوى، إلى الهجرة. ففى المتوسط، يعمل ٢٠ فى المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الذين يزيد سنهم على ١٥ سنة والحاصلين على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، مقابل ما يقل عن ١٠ فى المائة فى جنوب آسيا. وبالنسبة لبعض البلدان، تتجاوز معدلات الاغتراب ٥٠ فى المائة من السكان المتعلمين.

بيد أن بعض المحللين يحاج بأن إمكانية الحصول على أجور أعلى فى الخارج، زادت فى الواقع عرض العاملين المهنيين فى مجال الرعاية الصحية فى الإقليم، حتى بعد خصم الهجرة. ورغم أن التكاليف البادية للعيان لهجرة العمال المهرة لا تزال محل جدل، فإنها توفر سياقا مفيدا يتم فيه تقييم منافع التحويلات.

تأثير التحويلات

كيف تؤثر التحويلات على أفريقيا ككل ؟ نبدأ بالنظر فى تأثيرها على الفقر. فالتحويلات تزيد موارد الأسر المعيشية المتلقية لها، وتمهد الاستهلاك، وتوفر رأس المال العامل، ولها تأثير المضاعف من خلال زيادة إنفاق الأسر المعيشية. وتبين الأدلة المستمدة من غانا أن التحويلات تصد التقلبات الدورية، وأنها تساعد على مر الزمن فى تمهيد استهلاك الأسر المعيشية ورفاهيتها، خاصة بالنسبة لزراع المحاصيل الغذائية، الذين يشكلون بصورة نمطية المجموعة الأكثر حرمانا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية. وتستخدم التحويلات فى معظمها لتمويل الاستهلاك أو للاستثمار فى التعليم والرعاية الصحية والتغذية. وتنزع الدراسات المستمدة من قطاع مستعرض من البلدان النامية إلى أن تؤكد نتائج هذه المسوح المتمركزة.

والعلاقة بين التحويلات والفقر لا تسير فى اتجاه واحد. فالفقر وما يصحبه من الافتقار للفرص الاقتصادية، يلعب دورا فى الحفز على الهجرة والتحويلات الناجمة عنها. وفى بعض الأحيان، تجمع قرى فى السنغال فيما بينها الموارد لدفع نفقات الهجرة اللازمة لشبانها الأكثر مهارة. وتعتبر التحويلات عائدا على مثل هذا الاستثمار المشترك. واحتمال حصول الأسر المعيشية الأكثر فقرا التى لديها عضو منها يعمل كعامل مهاجر، على تكملة مطردة للدخل من الخارج، أكبر - وذلك سبب آخر فى أن الفقر الأكبر قد يعنى مزيدا من التحويلات.

الشكل ١

أكبر المقاصد الأفريقية

تتلقى ليسوتو والرأس الأخضر أكبر تدفقات من التحويلات.

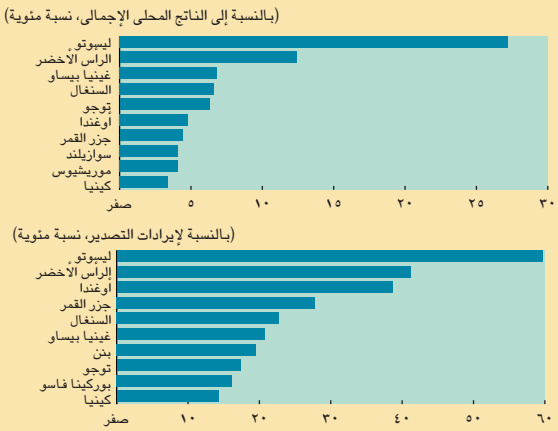

المصادر: صندوق النقد الدولى، الكتاب السنوى لموازين المدفوعات (٢٠٠٦)، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمى، وتقديرات هيئة العاملين بالبنك الدولى.

ملاحظة: يستند الترتيب إلى متوسط التدفقات الوافرة من التحويلات.

الشكل ٢

أقل لكن أكثر اضطرادا

التحويلات ليست فى نفس علو التحويلات الأخرى لكنها أقل تقلبا.

(التدفقات الوافدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، ملايين الدولارات، ١٩٧٥ – ٢٠٠٤)

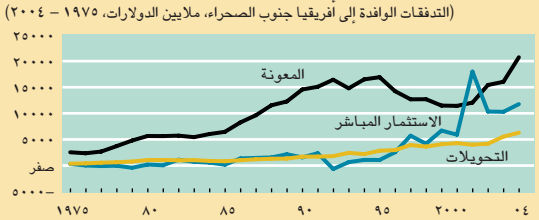

المصادر: صندوق النقد الدولى، الكتاب السنوى لموازين المدفوعات (٢٠٠٦)، قاعدة بيانات الدائرة الأفريقية بصندوق النقد الدولى (٢٠٠٦)، وقاعدة بيانات لجنة المساعدات الانمائية بمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (٢٠٠٦).

ويؤكد تحليلنا القائم على التجربة ـ الذى استخدم بيانات من ٢٣٣ مسحا من مسوح الفقر فى ٧٦ بلدا ناميا، منها ٢٤ بلدا فى أفريقيا جنوب الصحراء ـ أن للتحويلات تأثيرا يقلل الفقر: إذ ترتبط زيادة بمقدار ١٠ فى المائة فى نسبة التحويلات إلى الناتج المحلى الإجمالى بانخفاض يزيد قليلا على ١ فى المائة فى نسبة الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، وفى فجوة الفقر (التى تقيس مدى انخفاض متوسط دخل الفرد الفقير عن خط الفقر). وإضافة لذلك، نجد أنه حتى مع مراعاة تأثير الفقر على التحويلات، فإنه فى نموذج يتحدد فيه كل من الفقر والتحويلات فى نفس الوقت وعلى نحو باطنى النمو، تبقى آثار التحويلات المخفضة للفقر. بيد أن متوسط التأثير الحافز للتحويلات أكبر بصورة طفيفة.

ماذا عن تأثير التحويلات على إمكانيات النمو طويل الأجل؟ يتوقف التأثير المباشر على كيفية استخدام الأسر المعيشية للتحويلات، وكيفية تأثير الهجرة على عرض العمل والإنتاج المحليين، وكيفية استجابة الأسر المعيشية لهذا التحويل المطرد، وما إذا كانت التحويلات تشجع على التعميق المالى. وتجد الدراسات التى تركز على استجابة الأسر المعيشية المتلقية لعرض العمل، أن التحويلات تقلل النمو. لكن الدراسات التى تربط التحويلات بقناة الاستثمار، والتى بموجبها إما أن تحل التحويلات محل فرص الحصول على الأموال أو تحسنها، تنزع إلى أن تخلص إلى أن التحويلات تحفز النمو.

وقد نظرنا فى العواقب غير المباشرة لتحويلات الأموال عبر الحدود: تأثيرها على التنمية المالية. ونظرا لأن تحويلات المهاجرين تنطوى على تدفقات عبر الحدود لمبالغ متواضعة نسبيا من النقود، فإنها تمكن الأسر المعيشية منخفضة الدخل من الحصول على الخدمات المالية الرسمية، بدءا بمنتجات المدخرات على الأرجح. ولكن الاهتمام المتنامى من قبل مؤسسات التمويل متناهى الصغر بهذا القسم من السوق، يزيد من إمكانية أن تعمل التحويلات كضمان لرأس مال بدء التشغيل بالنسبة لمشروعات الأعمال الصغيرة، وذلك بالنسبة للأفراد الذين كانوا من قبل مستبعدين من القطاع الرسمى. وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة، يعرقل الافتقار إلى فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية، التعميق المالى.

وقد فحصنا تأثير التحويلات على التنمية المالية فى ٤٤ بلدا أفريقيا عبر ست فترات زمنية، مكونة من خمس سنوات فى المتوسط من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٤. وتؤكد النتائج التى توصلنا إليها أن التحويلات تنهض بالتعميق المالى فى الإقليم، بعد الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية التى تستخدم عادة لتفسير التنمية المالية فى البلدان منخفضة الدخل. وتصدق هذه النتائج حتى بعد الأخذ فى الاعتبار إمكانية أن تكون احتمالات توافر التحويلات المبلغ عنها أعلى فى الأسواق المالية الأفضل تطورا. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء لا تتلقى سوى نسبة صغيرة من التحويلات الذاهبة للبلدان النامية، فإن تأثيرها المقدر على التنمية المالية فى دراستنا يبدو مواتيا بالمقارنة بالدراسات الأخرى التى تستخدم عينة أكبر من البلدان النامية.

جعل تحويلات النقود الرسمية فى المتناول

رغم أن التحويلات يمكن أن تيسر دخول الأسر المعيشية فى الأسواق المالية الرسمية، فإن قسما منها فحسب يجد طريقه إلى النظام الرسمى. فالرسوم المرتفعة التى يحملها القائمون بالتحويل الرسميون، تردع المهاجرين الفقراء، الذين يريدون إرسال مبالغ صغيرة للديار. وحتى لو توافرت لمهاجر فرص الوصول للبنوك، فإن المتلقى قد لا يتوافر له ذلك. ونتيجة لذلك، يعتمد كثير من المهاجرين بدرجة أكبر على القائمين بالاستيراد والتصدير، ومتاجر التجزئة، ووسطاء التعامل فى العملات، الذين لا يمسكون سجلات لمعاملاتهم. وتسيطر النظم غير الرسمية لتحويل النقود التى صيغ نموذجها وفق نظام الحوالة فى الشرق الأوسط، على سوق التحويلات فى كثير من البلدان الأفريقية. ويوفر مقدمو هذه الخدمات غير الرسمية سمات مواتية للعملاء، مثل إغفال الأسماء، والحد الأدنى من العمل الورقى، والسرعة. لكن نقص الاشراف على هذه الأسواق يجعل استمرار الاعتماد على هذه القنوات مقترحا ينطوى على المخاطرة بالنسبة لمتلقى التحويلات الصغيرة.

إن تكلفة تحويل الأموال بالنظم الرسمية لأفريقيا جنوب الصحراء، خاصة المبالغ الصغيرة، مرتفعة. وقد توصل مسح للقائمين على تحويل الأموال فى المملكة المتحدة إلى أن الرسوم المفروضة على تحويل الأموال كانت أقل بين المملكة المتحدة والهند، حيث الحجم مرتفع، عنها بين المملكة المتحدة وأفريقيا (انظر الشكل ٣). والخدمة التى توفرها المؤسسات الرسمية لسوق تحويل الأموال فيما بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ناقصة بصفة خاصة، والرسوم المانعة التى تحملها تقلص استخدامها بشدة. وقد توصلت دراسة أجريت فى جنوب أفريقيا إلى أن التكلفة النسبية لتحويل دولى لمبلغ ٢٥٠ راند كانت الأقل عندما تم ذلك من خلال صديق أو سائق تاكسى، وكانت الأعلى عندما تم من خلال بنك. ورغم أن التحويلات البريدية عبر الحدود يتم تسعيرها بصورة تنافسية، فإنها أبطأ وأقل ضمانا.

والبنية الأساسية المالية غير المتطورة رادع آخر. فعدم وجود جهة كبيرة فى جنوب أفريقيا تقوم بالتحويل مثل شركة وسترن يونيون، يحد بدرجة أكبر من المنافسة بين القائمين بالعمل فى السوق الرسمية، ويزيد احتمال استخدام العمال المهاجرين للقنوات غير الرسمية لإرسال النقود للديار. ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، زاد التدقيق فى التحويلات الدولية للنقود، وتفرض بنوك كثيرة مزيدا من اشتراطات التحقق على الأفراد وصغار القائمين بالتحويل على حد سواء. ففى جنوب افريقيا، لا يستطيع تحويل الأموال سوى الوسطاء الرسميون، الذين يتعين أن يكون لديهم ترخيص مصرفى وأن يكونوا قد استثمروا فى نظام مكلف لابلاغ الرقابة على النقد. وبزيادتها للتكلفة الفعلية لمدى أبعد، فإن القواعد تحبط التحويل من خلال القنوات الرسمية. ورغم أن هذه التكاليف لا مناص منها لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن هناك بعض التفاوت فى المدى الذى تحمل به على العملاء.

وإضافة لذلك، فإنه نظرا لتوافر سيولة مفرطة فى معظم بنوك أفريقيا جنوب الصحراء، فإن الاهتمام قليل بسوق التحويلات الصغيرة. ويرى معظم المحللين أن هناك فرصا كبيرة غير مستغلة تتوافر للبنوك لتخفيض تكاليف المعاملات

الشكل ٣

الرسوم المانعة

نظرا للرسوم المرتفعة التى تفرض على التحويلات من المملكة المتحدة، فإن المهاجرين يفضلون القنوات غير الشرعية على شركة وسترن يونيون.

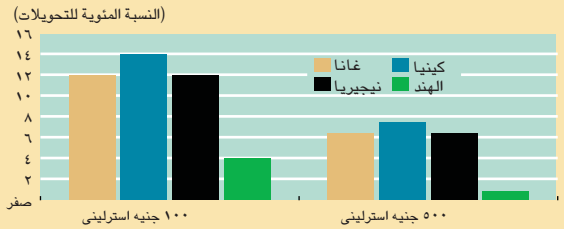

المصدر: المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية (٢٠٠٦).

ملاحظة: يمكن أن تتغير الرسوم نتيجة لتغيرات سعر الصرف، ولذا ينبغى تفسير الرقم باعتباره مؤشرا أكثر منه محددا بدقة.

على التحويلات، خاصة التحويلات الصغيرة التى يرسلها فقراء المهاجرين. كذلك من المرجح أن تقلل إصلاحات القطاع المالى التى تعالج أى من، أو كل، المشاكل الهيكلية فى البلدان المتلقية والمرسلة، تكلفة التحويلات. ففى أوغندا، أدت التدابير التى تسمح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية إلى حدوث طفرة مثيرة فى التحويلات الخاصة فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى. كما اقترح تحقيق الاتساق بين التنظيمات عبر الحدود فيما يتعلق بالتحويلات والتدخلات التنظيمية حيثما تكون الرسوم مانعة، باعتباره أحد التدابير الأخرى لتخفيض التكاليف.

وقد استحوذ الطلب المتنامى على خدمات التحويلات فى الأسواق المالية جيدة التطور مثل الولايات المتحدة، على اهتمام البنوك التجارية الكبرى، مثل سيتيزنس بانك وويلز فارجو. فهذه البنوك تعتبر التحويلات وسيلة لجذب اهتمام عدد كبير من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك إلى منتجاتها المالية الرئيسية. وفى ترتيب مع بنكين فى الرأس الأخضر، يقدم سيتيزنس بانك لعمال الرأس الأخضر المهاجرين، تسهيلا للتحويلات أقل تكلفة مما تقدمه وسترن يونيون. وفى خلال ثلاث سنوات من عمله، جعل هذا البرنامج أكثر من ١٠٠٠ مهاجر لم يكونوا يتعاملون مع البنوك من قبل، زبائن لدى سيتيزنس بانك. بيد أن، معظم هذه البرامج يتطلب أن يفتح المهاجر حسابا مصرفيا، ومن ثم لا يرجح أن يجتذب العمال الذين ليست لديهم وثائق رسمية.

ومن بين مقدمى الخدمة الرسميين، فإن البنوك الأصغر حجما ومؤسسات التمويل متناهى الصغر هى التى استغلت الإمكانيات غير المستخدمة لهذه السوق. ومؤسسات التمويل متناهى الصغر ملائمة تماما لتلبية احتياجات الأسر المعيشية النموذجية المتلقية للتحويلات. وفى الوقت نفسه، فإنها تعتبر التحويلات ضخا فى الوقت المناسب لرأس المال للتغلب على مشكلات التشغيل التى تحيق بالقطاع حاليا. وفى البلدان التى لها تاريخ طويل فى الهجرة، طوعت بعض البنوك الصغيرة نفسها حسب احتياجات الجالية المهاجرة. فعلى سبيل المثال، يقدم بنك ثيبا، وهو بنك لعمال المناجم، تحويلات منخفضة التكلفة من جنوب أفريقيا إلى العائلات التى لديها حسابات مصرفية فى موزامبيق وسوازيلند. ولا تشترط «شبكة التحويلات الدولية» - وتضم نحو ٢٠٠ اتحاد ائتمانى تقدم خدمات منخفضة التكلفة للتحويلات فى ٤٠ بلدا فى آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية - أن يكون لدى الأسرة المتلقية حساب مصرفى.

كذلك، فإن التكنولوجيات الجديدة تقلل تكلفة تحويل الأموال. فقد يسرت الخطوات الواسعة الأخيرة فى تكنولوجيا التشفير بالتليفون الخليوى، التحويل السريع منخفض التكلفة للأموال بين بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وبلدان متلقية متنوعة مثل الفلبين وزامبيا، مما سمح للعملاء بتجنب الرسوم المرتفعة وفترات الانتظار الأطول المرتبطة بالقائمين بالتحويل وبالبنوك. ومؤخرا، أعلن القائمون بالتحويل عن طريق التليفون الذين لديهم شبكات فى أكثر من ١٠٠ بلد، أنهم سيتيحون للزبائن إرسال النقود لديارهم بصورة بسيطة مثلما يرسلون رسالة مكتوبة. فإن لم يكن لدى الأسر المعيشية فى الطرف المتلقى حساب مصرفى، فإن المبلغ المنقول يمكن تحويله إلى بطاقة مدينة مدفوعة مقدما يمكن استخدامها مباشرة فى إجراء المشتريات. وفى مقدور المؤسسات المالية أن تجعل هذه المبتكرات التكنولوجية تعمل لصالحها بأقصى فاعلية فى المجالات التى تكون فيها شبكات أعمال الصرافة بالتجزئة هى الأضعف. ومؤخرا، اشترى بنك فرست راند فى جنوب أفريقيا، شركة سيلباى، وهى شركة تقدم الخدمات المصرفية عن طريق التليفون الخليوى تعمل فى زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الاستفادة من التحويلات على نحو أكبر

إن إدخال الأسر المعيشية المتلقية إلى القطاع المالى الرسمى، هو الخطوة الأولى فحسب فى استخدام التحويلات على نحو أكثر فاعلية. وتبين المسوحات القطرية أنه على الرغم من أن الأسر المعيشية تنفق على نحو نموذجى نسبة كبيرة من تحويلاتها، فإن نزوعها للادخار يمكن أن يعلو إلى ٤٠ فى المائة. والتحدى الذى يواجهه صانعو السياسة يتمثل فى توجيه هذه المدخرات للاستخدامات المنتجة.

ويبين معظم الدراسات أن نسبة كبيرة من التحويلات يستخدم لتنمية رأس المال البشرى ومنافعه طويلة الأجل بادية للعيان، أو للاستهلاك. فقد حفز تشييد منازل كبيرة للعمال المهاجرين فى غرب أفريقيا النشاط الاقتصادى المحلى من خلال تأثير المضاعف. وفى المكسيك، توفر مؤسسة سوسيداد هيبوتكاريا فيدرال، وهى مؤسسة مالية حكومية، تمويلا طويل الأجل وتأمينا جزئيا بالرهن لمقدمى الخدمات بالرهن فى المكسيك، الذين يقدمون قروضا مسماه بالبيزو للمهاجرين من أجل بناء المنازل فى المكسيك. ويشجع البرنامج فى الوقت نفسه التحويلات واستخدامها بصورة منتجة. ونظرا لعدم كفاية البنية الأساسية المالية فى أفريقيا، فإن استهلال مشروعات مماثلة قد يكون أكثر اتساما بالتحدى هناك، لكنها يمكن أن تحفز ازدهارا مستداما للإسكان بنتائج فيضية إيجابية على القطاعين العينى والمالى فى الاقتصاد.

وفى مقدور بنوك أفريقيا جنوب الصحراء أن تشجع الاستثمار من التحويلات بتوفير خدمات مالية مثل منتجات الادخار وقروض إقامة المشروعات للأسر المعيشية التى تتلقى تحويلات. والسوق يسيطر عليها حاليا القائمون بخدمات التحويل المتخصصون مثل وسترن يونيون، الذين يقل احتمال أن يقدموا لعملائهم منتجات مالية إضافية. كذلك يمكن للبنوك أن تنظر فى استخدام تدفقات التحويلات، كضمان لقروض إقامة المشروعات الصغيرة.

والنقطة الجوهرية هى أن التحويلات لا يمكن أن تكون بديلا لجهد انمائى مستدام جرت هندسته محليا. وإضافة لذلك، فإن الهجرة واسعة النطاق قد تضر أسواق العمل المحلية فى قطاعات محددة، خاصة عندما يكون من يرحلون عمالا مهرة لحد كبير. كذلك، تقتضى تدفقات التحويلات المرتفعة والمتصاعدة أن يظل صانعو السياسة متيقظين لآثار المرض الهولندى المحتملة على سعر الصرف الحقيقى. ومع ذلك، فإن تحويلات المهاجرين يمكن أن تساعد فى تخفيف قيود الميزانية المباشرة بالنسبة للأسر المعيشية المتلقية. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، فإنها تعد تحويلات للموارد أكبر من كل المساعدات الانمائية، ولها تأثير مباشر أكبر على الفقر. والسوق الواسعة غير المستغلة فى مجال تحويل الأموال، تعد فرصة لصغار المدخرين للحصول على موضع قدم فى القطاع المالى الرسمى. ■

سانجيف جوبتا مستشار أقدم فى دائرة الشؤون المالية فى صندوق النقد الدولى، وكاثرين باتيللو خبيرة اقتصادية أقدم فى الدائرة الأفريقية، فى حين تعمل سميتا واغ مسؤولة عن مشروع.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل رقم ٣٨/٧ «تأثير التحويلات على الفقر والتنمية المالية فى أفريقيا جنوب الصحراء». يرجى الرجوع لهذه الورقة للاطلاع على تفاصيل المنهج التجريبى، وقائمة بالمراجع للكتابات الخاصة بالموضوع، والمصادر الأولية التى استمدت منها بعض المواد المستخدمة فى هذا المقال.

المراجع:

Clemens, Michael, 2007, "Do Visas Kill? Health Effects of African Health Professional Emigration," CGD Working Paper No. 114 (Washington: Center for Global Development).